تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وانعكاساته على التنمية الاقتصادية في الجزائر
دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2016

سمير بوعافية
جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج، samir.bouafia@univ-bba.dz

ملخص: [1]

تهدف هذه الدراسة الى محاولة ابراز واقع وانعكاسات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر على التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1990-2018) باعتباره أحد البدائل التنموية المتاحة خاصة مع الانفتاح الاقتصادي ودخول الجزائر اقتصاد السوق سنوات التسعينات، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بمختلف الجوانب وتحليل البيانات والاحصائيات المتعلقة مباشرة بالدراسة، وقد توصلت الدراسة من خلال تحليل وقائع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1990-2018) الى أن مساهمة هذا الأخير في التنمية الاقتصادية كان ضعيف جدا وهو ما يستوجب مراجعة سياسة واستراتيجية الاستثمار في الجزائر.

كلمات مفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

This study aims to try to show the reality and implications of foreign direct investment flows contained to Algeria on economic development during the period (1990-2018); As one of the development options available, especially with the economic openness and the entry of Algeria in market economy in the 1990s. Where we relied on the descriptive analytical approach to the various aspects and

1المؤلف المرسل: بوعافية سمير، الإيميل: samir.bouafia@univ-bba.dz

analysis of data and statistics related to the study, We realized in our study, by analyzing the facts of foreign direct investment flows and its repercussions on the Algerian economy during the period (1990-2018), that the contribution of the latter to the economic development was very weak, which necessitates reviewing the investment policy and strategy in Algeria.

Key words: Foreign direct investment, economic development.

1. مقدمة:

يشكل الاستثمار الاجنبي المباشر أداة هامة من ادوات دعم التنمية الاقتصادية في العالم عموما والدول النامية على وجه الخصوص، وقد تطورت قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد العالمي بوتيرة متسارعة، حيث عملت معظم دول العالم على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال توفير مناخ استثماري جاذب الاستثمارات.

والجزائر كغيرها من الدول تسعى الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة واتخاذ التدابير اللازمة ومنح الحوافز والضمانات التي تسهل وتعمل على ترقية وتطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا في ظل مجموعة من الأطر القانونية والمؤسساتية الداعمة لذلك، لما له من انعكاسات على مختلفة مؤشرات الاقتصاد الوطني.

وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذه المداخلة الاجابة على الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

وللاجابة على هذه الاشكالية سنحاول دراستها من خلال المحاور التالية:

- الاطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(1990-2018).

- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

2. الاطار القانوني والمؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

1.2 الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر:

تميزت فترة ما بعد سنة 1990 بصدور عدة قوانين ومراسيم وأوامر تحكم وتشرع لعملية الاستثمار في الجزائر، ومن أهمها:

– قانون 90–10 النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990:

جاء هذا القانون لتنظيم شروط ممارسة المهنة المصرفية من خلال اعطاء حرية أكبر للبنوك التجارية وتركيز السلطة النقدية في يد بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، وقد تطرق هذا القانون الى جوانب مهمة لتحفيز الاستثمار أهمها(بونوة وعراب، 1382016،) :

- ✓ حرية الاستثمار والسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي في مختلف الفروع؛
- ✓ القبول بشروط ومبادئ التحكيم الدولي في فض المنازعات والخلافات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية؛
- ✓ تعزيز دور الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد.

– المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05أكتوبر1993:

يحدد هذا المرسوم التشريعي النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة وعلى الاستثمارات الاجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية، جاء هذا المرسوم مبعد ثلاث سنوات من صدور قانون النقد والقرض وهو يبين الارادة الواضحة للدولة من اجل ترقية الاستثمارات، وكذا تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، ويرتكز على مايلي(المرسوم التشريعي 93–12، 1993، 3–10) :

- ✓ المساواة في المعاملة لكل المستثمرين على حد سواء؛
- ✓ اعفاء القطاع الخاص الوطني والاجنبي من القيود التي كانت في ظل القوانين السابقة، فأصبح يتم الاقتصار على التصريح بدلا من اجراءات الموافقة التي كانت من قبل؛
- ✓ منح العديد من الحوافز والامتيازات للمستثمرين قصد تشجيع وتطوير الاستثمار.

– الامر رقم 03/01 المؤرخ في 20أوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار:

يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والاجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في اطار منح الامتياز و/أو الرخصة، وقد جاء الامر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار بجملة من الحوافز مشجعا بذلك المزيد من الاستثمارات وسد نقائص المرسوم التشريعي رقم12/93 ومن أهم مبادئه ما يلي (الامر رقم01-03، 2001، 4):

- ✓ اقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار والغاء أي نوع من التصريح المسبق؛
- ✓ المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق والواجبات؛
- ✓ تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال ايجاد اطار يتولى التعامل مع المستثمرين.

– الامر رقم 06–08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم01–03 المؤرخ في 20أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار:

جاء هذا التعديل لتعزيز الاستثمار وتنظيمه فنجد المجلس الوطني للاستثمار يتولى المسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمارات (بونوة وعراب، 2016، 139)، أما على المستوى السياسي أصبحت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار مكلفة بإعداد السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالاستثمار ومتابعة تنفيذها، كما تبقى

الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار تعمل من أجل تعزيز فرص الاستثمار المحلي والأجنبي (الامر رقم06-08، 2006 ، 19).

– القانون رقم16–09 المؤرخ في 3أوت 2016المتعلق بترقية الاستثمار:

جاء هذا القانون بمجموعة من المزايا والتحفيزات واعطاء ضمانات منصفة وعادلة للمستثمر الأجنبي فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم، ويشير هذا القانون الى أن النظام الوطني لتشجيع الاستثمار يجب أن يعاد بناؤه بطريقة تناسب الامتيازات حسب السياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الحكومة وهذا بتبسيطه مع تسريع الاجراءات، كما ينص على وضع آليات لمختلف أجهزة تشجيع الاستثمار الموجودة، كما نص على دعم قطاع الصناعة بامتيازات خاصة من خلال تخفيض أكبر للحقوق الجمركية، كما أقر هذا القانون امكانية استفادة الاستثمارات من المساعدات والدعم المنصوص عليها في حساب التخصيص الخاص رقم124-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية" (القانون رقم16-09، 2016، 18-24).

2.2 الاطار المؤسساتي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

يلعب الجانب التنظيمي والمؤسساتي دورا مهما في التأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لذا قامت الجزائر بإنشاء هيئات(وكالات) للاستثمار تتولى مسؤولية تنظيم وتوجيه المستثمرين، وفيما يلي الهيئات المكلفة بمتابعة وترقية الاستثمار.

– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

هي مؤسسة عامة تملك شخصية معنوية واستقلالية مالية تتولى المهام التالية:

- ✓ تسجيل الاستثمارات،
- ✓ ترقية الاستثمارات في الجزائر و في الخارج،
- ✓ ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية،
- ✓ تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع،

- ✓ دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم،
- ✓ الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال،
- ✓ تأهيل المشاريع التي تمثل اهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

– الشباك الوحيد اللامركزي:

الشباك الوحيد غير المركزي هو هيكل محلي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. أنشئ هذا الشباك على مستوى الولاية. يضم في داخله، علاوة عن إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نفسها، ممثلين عن الإدارات و الهيئات التي تتدخل في عملية الإستثمار لاسيما الإجراءات المتعلقة بما يلي :

- ✓ تأسيس و تسجيل الشركات،
- ✓ الموافقات والتراخيص بما في ذلك تراخيص البناء،
- ✓ المزايا المتعلقة بالاستثمارات،

على هذا النحو، هو مكلف بإستقبال المستثمرين، إستلام ملف تسجيلهم، تسليم شهادات التسجيل ذات الصلة و كذا التكفل بخدمات الإدارات و الهيئات الممثلة داخل مختلف المراكز، و توجيهها للمصالح المعنية و حسن إنهائها.

– المجلس الوطني للاستثمار CNI:

هو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار استحدث بموجب الامر 03/01 تشرف عليه الحكومة ويتولى المهام التالية:

- ✓ اقتراح الاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحدد أولوياتها؛

- ✓ الفصل في الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والمتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالقطاع الوطني؛
- ✓ العمل على تشجيع استحداث مؤسسات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار والحث على تطويره؛
- ✓ تحديد المناطق المعنية بالتنمية؛
- ✓ المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

يتدخل الصندوق الوطني للاستثمار في تمويل المشاريع الإستثمارية من موارده الخاصة عبر :

أ- قروض مباشرة على المدى البعيد: هذه القروض موجهة لتمويل المشاريع العمومية و الخاصة بشروط تفضيلية حسب طبيعتها (إنشاء المؤسسات، تثمين الموجودة والتأهيل...) والتي تستجيب لشروط الصندوق الوطني للاستثمار وتساهم في أهداف التنمية.

ب -على شكل مساهمات : سيما برأسمال المؤسسات المتوسطة والصغيرة للقطاع الخاص الوطني الرغبة بذلك، في قطاعات النشاط ذات الصلة بتوجهاتها الإستراتيجية.

ج - منح الضمانات: يمنح الصندوق ضمانات على القروض الخارجية: بطلب من المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، و لصالح البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية و التي منحتهم قروض، بنسبة عمولة تقدر بـ 1٪ سنويا من مبلغ القرض و الأقساط المستحقة

كل ستة أشهر. كما يمنح الصندوق ضمانات تجارية لفائدة المتعاملين الوطنيين بأمر من بنوك الموردين الأجانب للسلع والخدمات و هذا في إطار إنجاز المشاريع في الجزائر.

– صناديق الاستثمار الولائية:

تطبيقا لأحكام المادة 100 من الأمر المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، أنشأت الحكومة 48 صندوق إستثمار يخص جميع الولايات حيث أوكلت إدارتهم لصالح حساب الدولة، و بموجب الاتفاقات الموقعة مع وزارة المالية تم تعيين ثلاثة شركات رأس المال الإستثمار(الجزائر استثمار، الشركة المالية الجزائرية الاوربية للمساهمة، المؤسسة المالية للاستثمار، المساهمة والتوظيف) و فرعين للبنكين(البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري) في طور الإنشاء.

– الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار:

تتولى هذه الوزارة المنتدبة المهام التالية:

- ✓ تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخصخصة؛
- ✓ اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.

– وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات:

تتولى مهمة التنسيق بين النشاطات الناتجة عن تنفيذ برنامج الخصخصة، اضافة الى اقتراح سياسة واستراتيجية ترقية الاستثمار.

– الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري:

يعكس انشاء هذه الوكالة الجهود المبذولة من طرف الدولة لتسهيل ظهور للعقار الاقتصادي، تم انشاء هذه الوكالة لتعزيز الاستثمار وهي هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تعمل تحت اشراف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، وتتولي المهام التالية:

- ✓ تسير ما تبقى من أصول المؤسسات العمومية المحلية وكذا الفرص العقارية المتوفرة في المناطق الصناعية ومناطق النشاط؛
- ✓ تجمع المعلومات الخاصة بالعقار المتوفر وانشاء بنك معطيات حول هذه المعلومات؛
- ✓ تنظيم عمليات بيع العقار.

3. تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(1990-2018):

سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق الى تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(1990-2018)، اضافة الى تطور المشاريع الاستثمارية الأجنبية وأهم الدول المستثمرة في الجزائر، وأخيرا التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

1.3 تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة(1990-2018)

تعمل الجزائر منذ صدور القانون 90-10 لى جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما انعكس في الاتجاه المتزايد لمستويات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي انتقل من 0.33 مليون دولار سنة 1990 الى 1506 مليون دولار سنة 2018 والجدول الموالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

الجدول 1: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة1990-2018

الوحدة: مليون دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
إ-ج-	0.33	12	30	0	0	0	270	260	501

م									
السنة	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
إ-ج-م	507	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1662
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
إ-ج-م	2594	2746	2301	2580	1499	1693	1507	584-	1546
السنة	2017	2018							
إ-ج-م	1232	1506							

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019، ص122.

يتضح من خلال الجدول رقم(01) أن الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر من سنة 1990 الى سنة 1992 عرف معدل نمو ضعيف جدا ومستويات متدنية، لينعدم بعدها من سنة 1993 الى غاية سنة 1995 نتيجة الظروف الامنية وعدم الاستقرار السياسي الذي شهدته تلك السنوات، ليبدأ في التحسن تدريجيا منذ سنة 1996، حيث سجل خلال الفترة (1996-2001) ارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمارات حيث نمت بمعدل 294.44% مقارنة بسنة 1996 ولعل سبب هذا التحسن التشريعات القانونية التي أقرتها الجزائر خلال هذه الفترة، سواء ما تعلق بتحفيز وجذب الاستثمار حسب نص المرسوم التشريعي 10/93 أو الامر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، كما يمكن ارجاع هذا التحسن الى الاصلاحات الاقتصادية خاصة قرار خوصصة المؤسسة العمومية سنة 1995، لتتراجع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2002 الى 1065 مليون دولار والذي تحقق بفعل دخول شركة الاتصالات المصرية أوراسكوم للاستثمار في السوق المحلي، وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لفائدة شركة إسبات الهندية (نوي وغربي، 2017، 34). لتتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2003 الى 634 مليون دولار أي انخفضت بمعدل 40.46% سنويا، لترتفع بعدها

سنة 2004 الى 882 مليون دولار بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية (نوي وغربي، 2017، 34). أما خلال الفترة (2005-2011) فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مستويات مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة وهذا رغم الازمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها سنة 2008، حيث حققت أعلى مستوى لها سنة 2009 بـ 2746 مليون دولار، ويرجع ذلك الى تحسن الأوضاع الأمنية والاقتصادية وكذلك التحفيزات والضمانات التي أقرتها الدولة عبر مختلف القوانين المنظمة للاستثمار الاجنبي المباشر، كما ساعد انشاء هيئات مختلفة باستقبال وتوجيه المستثمرين الاجانب والمحليين كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على تشجيع استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر، اما خلال سنة 2012 فقد تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بنسبة 41.89% نتيجة أحداث ما يسمى بالربيع العربي وتصاعد حدة المطالب الاجتماعية والسياسية وذلك على غرار باقي دول المنطقة العربية، ورغم التحسن الطفيف الذي شهدته تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر خلال سنتي 2014و 2018 الا أنها تبقى دون المستوى المطلوب، وهذا راجع الى فرض قاعدة (51/49) في الاستثمارات الاجنبية والتي نص عليها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والتي تنص على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51% على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي، كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع بالاضافة الى عدم امكانية استرجاع المستثمر الأجنبي لرأسماله الا بعد 25 سنة من النشاط والغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار (حاجي وبن موفق، 2017، 88)، وتعد سنة 2015 الأسوأ برقم سلبي بلغ -584 مليون دولار.

2.3 تطور مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر وأهم الدول المصدرة لها:

استطاعت الجزائر استقطاب العديد من مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة ما بين يناير 2003 و ديسمبر 2018، حيث بلغ عددها 439 مشروعا

استثماريا يتم تنفيذها من قبل 356 شركة عربية وأجنبية، وتمثل تكلفتها الاجمالية نحو 75.400 مليار دولار وتوظف نحو 116.911 ألف عامل[10]، ويرجع سبب ذلك التطور الى طبيعة القوانين والتشريعات الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية والتي تضمنت عدة مزايا وتسهيلات استثمارية شملت مزايا جمركية وتبسيط للاجراءات الادارية، اضافة الى عديد الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها مع عديد الهيئات والمنظمات الدولية، الا أنه بالرغم من استقطاب الجزائر الى العديد من المشاريع الاستثمارية، لكنها لم ترقى الى تطلعات وآمال السلطات العمومية الجزائرية فيما يخص نظرتها الى تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 2: تطور مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة(يناير2003– ديسمبر2018)

العام	عدد المشروعات	التكلفة(مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	23	5,046.3	4,732	22
2004	19	857.2	3,332	19
2005	45	10,545.3	11,049	43
2006	50	9,686.6	9,491	45
2007	29	4,070.1	5,711	28
2008	75	16,408.2	27,305	66
2009	32	2,605.1	5,872	28
2010	21	1,367.4	3,797	17
2011	27	1,431.6	2,565	24
2012	18	2,376.8	4,951	17
2013	16	4,284.6	7,298	12

2014	13	535.5	2,130	13
2015	13	749.4	3,758	13
2016	18	469.7	12.047	16
2017	22	1.390	2.522	8
2018	18	9.259	10.349	17
الاجمالي	439	75,400	116,911	356

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017، ص122.

أما ما يتعلق بأهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات خلال الفترة جانفي 2013 وديسمبر 2017 فنجد الصين تحتل المرتبة الاولى بتكلفة استثمارية قدرها 3.539 مليون دولار تليها سنغافورة بتكلفة 3.151 مليون دولار وفي المرتبة الثالثة اسبانيا بتكلفة استثمارية قدرها 2.565 مليون دولار، وتعد فرنسا الاولى من حيث عدد المشاريع الاستثمارية خلال هذه لفترة بـ 12 مشروع استثماري والجدول الموالي يبين أهم عشرة دول مستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية خلال الفترة جانفي 2013 ديسمبر 2017.

الجدول 3: أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر2017

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3,539	10	5
سنغافورة	3,151	3	1
إسبانيا	2,565	10	6
تركيا	2,313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب أفريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
إيطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخرى	892	28	28
الإجمالي	14,293	82	69

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017، ص68.

اما بالنسبة لتوزيع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وفق الأقاليم المستثمرة خلال الفترة جانفي 2013 الى غاية ديسمبر 2017 فنجد دول آسيا والمحيط الهادي بنسبة 48.7% وبتكلفة استثمارية قدرها6.964.9 مليون دولار تليها دول اوروبا الغربية والشرق الأوسط بنسبتي 28.4% و16.3% على التوالي والجدول الموالي يوضح توزيع تكلفة الاستثمار الواردة الى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة.

الجدول 4: توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين جانفي 2013 وديسمبر2017

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	%
آسيا والمحيط الهادئ	6,964.9	48.7
أوروبا الغربية	4,056.1	28.4
الدول الأوروبية الناشئة	2,327.9	16.3
أفريقيا	554.3	3.9
الشرق الأوسط	317.1	2.2
أمريكا الشمالية	59.4	0.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12.7	0.1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، ص.68

3.3 التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال (2013-2017)

حسب التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017 نجد أن قطاع التخزين أخذ الحصة الأكبر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر بتكلفة استثمارية بلغت 3300 مليون دولار، وهذا باعتباره القطاع الأهم جذبا لهذه الاستثمارات، وقد تحصل هذا القطاع على نسبة تقدر بـ 28.08% من مجموع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة المسجلة بالجزائر، ثم يليه قطاع المعادن بتكلفة استثمارية بلغت 3150 مليون دولار، وبنسبة تقدر بـ 22.03% من مجموع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة، كما يحتل هذا القطاع الصدارة ، ليحتل بعدها قطاع العقارات المرتبة الثالثة بتكلفة استثمارية تقدر بـ 1730 مليون دولار، وبنسبة تقدر بـ 12.10% من مجموع حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر.

الجدول رقم(05): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017

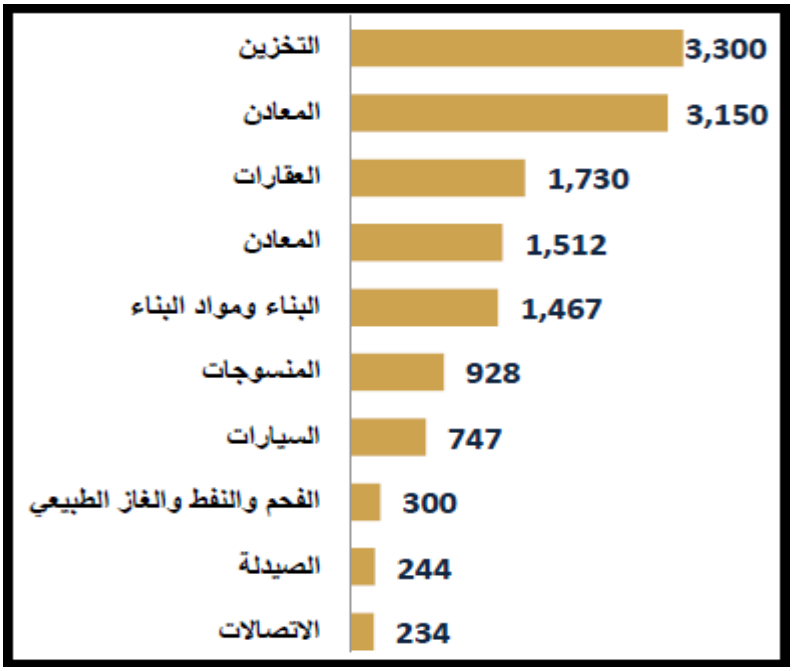

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، ص68.

4. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الجزائر:

بعدما تطرقنا في المحور السابق الى تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(1990-2018) سنحاول في هذا المحور دراسة أثر هذه الاستثمارات وانعكاساتها على التنمية المحلية في الجزائر خلال نفس الفترة مركزين في ذلك على كل من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة.

1.4 أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في التكوين الاجمالي لرأسمال الثابت في الجزائر خلال الفترة(1990-2018):

من أهم دوافع جذب الاستثمار الاجنبي المباشر المساهمة في بناء وتطوير القدرات الانتاجية لاقتصاد الدول المضيفة لهذا الاستثمار، والتي تعكس نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى التكوين الاجمالي لرأسمال الثابت، وللتعرف على مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر ، يمكن الاستعانة بالجدول التالي والذي يمثل تطور نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الاجمالي لرأسمال الثابت في الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

الجدول رقم(06): نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الاجمالي لرأسمال الثابت في الجزائر خلال الفترة(1990-2018)

1998	**1997**	**1996**	**1995**	**1994**	**1993**	**1992**	**1991**	**1990**	السنة
4.889	2.351	2.311	0	0	0	0.203	0.098	0.02	Fdi/GFCF
2007	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**1999**	السنة
5.161	6.791	5.007	4.303	3.876	7.636	8.861	2.472	2.458	Fdi/GFCF
2016	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**	**2011**	**2010**	**2009**	**2008**	السنة
2.03	-	1.92	2.36	2.477	4.295	3.985	5.819	5.351	Fdi/GFCF
							2018	**2017**	السنة
							3.56	2.35	Fdi/GFCF

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على احصائيات البنك الدولي.

يتضح من خلال الجدول رقم(06) ان نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى التكوين الاجمالي للرأسمال الثابت في الجزائر خلال السنوات من 1990 وحتى سنة 2000 كانت ضعيفة جدا لم تتجاوز في أحسن الأحوال 5% وهذا نتيجة الانخفاض المسجل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال نفس الفترة، وبداية من سنة 2001 بدأت هذه النسبة في التحسن متزامنة مع تحسن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت هذه النسبة أعلى مستوى لها سنة 2001 بـ 8.86%، ثم تراجعت الى 7.63% سنة 2002، لتسجل هذه النسبة مجددا مستويات ضعيفة خلال السنوات الأخيرة نتيجة تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهي نسب بعيدة عن

المتوسط العالمي الذي بلغ 6.6% وعن المتوسط بالنسبة للدول النامية بحوالي 6.75% (دحو وبن مسعود، 2017، 88). ان نتائج الجدول رقم(06) تشير أن الاستثمار الاجنبي المباشر الموطن في الجزائر لا يعد مصدر هام لتمويل الاستثمار في الجزائر، حيث يظل أثره الكمي ضعيف.

2.4 أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(2002-2016):

يعد مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج الداخلي الخام، أحد المداخل لمعرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات النمو الاقتصادية الذي حققتها الجزائر، والجدول الموالي يوضح تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2002-2016).

الجدول رقم(07): تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(1990-2018)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
النسبة	0.0005	0.025	0.062	-	-	-	0.57	0.53	1.25
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة	0.59	0.51	2.03	1.87	0.93	1.03	1.12	1.57	1.24
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النسبة	1.54	2.00	1.42	1.28	0.71	0.80	0.70	0.32-	1.02
السنة	2017	2018							
النسبة	0.71	0.83							

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(07) أن نسب مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة جدا وهو ما يفسر ضعف التأثير الذي تمارسه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي حيث لم تتعدى في أحسن الأحوال 2%.

3.4 أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التوظيف في الجزائر خلال الفترة(2002-2018):

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في خلق مناصب الشغل في البلد المضيف، الا أن هذا الأثر يختلف بحسب حجم وطبيعة الاستثمارات المنجزة في هذا البلد، بالإضافة الى مدى مرونة سوق العمل، والجزائر تسعى جاهدة الى تحسين مناخ الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية قصد التقليل من معدلات البطالة، والجدول الموالي يوضح تطور مناصب الشغل المستحدثة في اطار الاستثمار المحلي والاجنبي في الجزائر خلال الفترة(2002-2017).

الجدول رقم(08): تطور مناصب الشغل المستحدثة في اطار الاستثمار المحلي والاجنبي خلال الفترة(2002-2017)

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة (مليون د.ج)	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62334	98.58	11780833	82.38	1098011	89.15
الاستثمار الاجنبي	901	1.42	2519831	17.62	133583	10.85
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

نلاحظ من الجدول رقم(08) أنه من اجمالي 63235مشروع استثماري لم تتعدى مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر 901 مشروع استثماري بما يعادل 2519831 مليون دينار جزائري وبمناصب شغل مستحدثة لم تتجاوز 133583منصب شغل أي بنسبة 10.85% فقط من اجمالي مناصب الشغل المستحدثة في الجزائر من المشاريع الاستثمارية (المحلية والأجنبية)، وهو ما يفسر تواضع مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في خلق العمالة في الجزائر مقارنة بمساهمة الاستثمار المحلي الذي سمح بخلق 1098011منصب شغل أي بنسبة 89.15%.

5. خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة ابراز تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، والمساعي التي تبذلها الجزائر في سبيل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر سواء من خلال تطوير التشريعات والقوانين المصحوبة بمجموعة من المزايا والحوافز والضمانات، أو من خلال توفير الاطار المؤسساتي المساعد في جذب وترقية الاستثمار، الا أن دراستنا وتحليلنا لوقائع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1990-2018) أعطى نتائج دون المستوى المطلوب، حيث نجد أن مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني كان ضعيف جدا ولم يرقى الى المستوى المطلوب، وهو ما يدفع الجزائر الى مراجعة سياسة واستراتيجية الاستثمار، وعليه يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تحسين مناخ الاستثمار من خلال مراجعة أنظمة الحوافز والاطر التنظيمية.
- سن قوانين منظمة لسوق العقار الصناعي.

- تنويع القطاعات الجاذبة للاستثمار بدل الاعتماد على قطاعات تقليدية كالطاقة.

6. قائمة المراجع:

- بونوة شعيب، عراب فاطمة الزهراء، انعكاسات دور الحكومة في تهيئة مناخ الاستثمار على واقع الاستثمار(المحلي والاجنبي) في الجزائر، مجلة الدراسات حول المؤسسات والتنمية العدد03، 2016، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان.
- المرسوم التشريعي رقم93-12، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد6، 10أكتوبر 1993.
- الامر رقم 01-03 المؤرخ في 20أوت 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47، 22أوت 2001.
- الامر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47، 19 جويلية 2006.
- القانون رقم16-09، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد46، 3أوت2016.
- نوي طه حسين، غربي يسين سي لخضر، أثر الانفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة (1995-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد18، 2017، جامعة المسيلة.
- أسماء حاجي، بن موفق زروق، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر للفترة(2006-2015)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد2، 2016، جامعة ميلة.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2019.

- سليمان دحو، محمد بن مسعود، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية، مجلة رؤى اقتصادية، العدد12، جوان 2017، جامعة الوادي، الجزائر.